S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26350
24 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير جديد للأمين العام عن رواندا

أولا - مقدمة

١ - كان من بين ما فعله مجلس الأمن في قراره ٨٤٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أن حث حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية على أن تعقدا على وجه السرعة اتفاقا شاملا للسلم كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن نتائج محادثات السلم في أروشا، وكذلك بشأن ما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه من مساهمة لمساعدة منظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ اتفاق السلم، وأن يبدأ في وضع خطة للطوارئ تحسبا لأن يقرر المجلس أن الحاجة تدعو إلى تلك المساهمة.

٢ - وقد وقع اتفاق السلم بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية في أروشا في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ (انظر الفرع ثانيا).

٣ - ومما يذكر أنني قلت في تقريري المؤقت بشأن رواندا المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25810 و Add.1) أني سأقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن بعثة المساعي الحميدة التي أرسلتها إلى المنطقة من ٢ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ وكذلك عن نتائج المشاورات التي أجريت مع منظمة الوحدة الافريقية عملا بالفقرة ٢ من القرار ٨١٢ (١٩٩٣)، بعد اختتام محادثات أروشا للسلم.

ثانيا - بعثة المساعي الحميدة

٤ - بعد أن أجريت مشاورات مع مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ حول الحالة في رواندا قررت أن أوفد الى أوغندا ورواندا بعثة للمساعي الحميدة لمساعدتي في وضع توصيات إلى مجلس الأمن عن عملية السلم. وكانت حكومتا رواندا وأوغندا قد طلبتا في ٢٢ شباط/فبراير وزع مراقبين عسكريين من الأمم المتحدة على طول حدودهما المشتركة (S/25355 و S/25356).

٥ - وقامت بعثة المساعي الحميدة، التي رأسها السيد ماكير بيدانو، وهو مدير سابق في إدارة الشؤون السياسية، بزيارة المنطقة من ٤ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣. وعلاوة على رواندا وأوغندا زارت البعثة دار السلام وأديس أبابا لإجراء مشاورات مع كل من ميسر ومنسق محادثات أروشا للسلم.

270893 270893 260893 93-46632

٦ - وأجرت البعثة مشاورات مع حكومة رواندا من ٤ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٩٣. واجتمعت في كيجالي مع الرئيس حبيار يمانا ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون ووزير الدفاع. كما سافرت إلى منطقة بيومبا في الجزء الشمالي من البلد حيث اجتمعت بممثلي الجبهة الوطنية الرواندية، وزارت نقطة كاتونا الواقعة على الحدود مع أوغندا.

٧ - وفي رواندا زارت البعثة أيضا معسكرين للمشردين. وأبلغت أن عدد المشردين في البلد يقدر بـ ٠٠٠ ٩٠٠ شخص. وحثت الأطراف الرواندية المجتمع الدولي في مباحثاتها مع البعثة على أن يقدم المساعدة اللازمة للتخفيف من محنة الأشخاص المشردين وتيسير عودتهم إلى قُراهم. وراعت إدارة الشؤون الإنسانية هذه التطورات، فرأست بعثة مشتركة فيما بين الوكالات قامت بزيارة رواندا من ١٨ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ لإعداد نداء موحد للحصول على ٧٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للوفاء باحتياجات ٠٠٠ ٩٠٠ مشرد للفترة من نيسان/ابريل إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وصدر النداء في جنيف في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

٨ - كما اجتمعت بعثة المساعي الحميدة في خلال زياراتها لرواندا بأعضاء فريق المراقبين العسكريين المحايد التابع لمنظمة الوحدة الافريقية الذي يرصد تنفيذ وقف إطلاق النار، الذي بدأ سريانه في تموز/يوليه ١٩٩٢، ويشرف عليه. وأبلغت البعثة أن هذا الفريق يتألف من ١٠ ضباط جيش من كل من البلدان التالية: زمبابوي والسنغال ومالي ونيجيريا وكذلك من خمس ضباط من كل من الجيش الرواندي وجيش الجبهة الوطنية الرواندية. وتركزت المباحثات التي أجريت مع كبار الضباط في فريق المراقبين العسكريين المحايد حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، ودور فريق موسع محايد للمراقبين العسكريين، وما سيحتاجه من مساعدة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالولاية المسندة إليه.

٩ - وتبادلت البعثة الآراء مع الأطراف حول الوضع العسكري، بما في ذلك وقف إطلاق النار، وكذلك حول الدور الذي تتصوره لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في هذه العملية. وفي حين وافق الطرفان على الحاجة إلى وزع قوة دولية للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلم والترتيبات الانتقالية ذات الصلة فإنهما لم يتفقا تماما في ذلك الحين فيما يتعلق بالدور الذي يتصوراه للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية.

١٠ - وفي ٧ آذار/مارس ١٩٩٣ بينما كانت بعثة المساعي الحميدة لا تزال في رواندا اتفقت حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية في دار السلام على إيقاف القتال اعتبارا من منتصف ليلة ٩ آذار/مارس ١٩٩٣، وعلى استئناف محادثات السلم في أروشا في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25385). وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ اتخذ مجلس الأمن القرار ٨١٢ (١٩٩٣) الذي رحب فيه بالقرار الذي اتخذته بإيفاد بعثة للمساعي الحميدة إلى المنطقة. كما دعاني المجلس إلى أن ابحث، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لتعزيز عملية السلم في رواندا، دعما لجهودها الجارية. ورحب المجلس

في نفس ذلك القرار باتفاق دار السلام الموقع في ٧ آذار/مارس ١٩٩٣، وحث حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية على استئناف المفاوضات في ١٥ آذار/مارس، طبقا للاتفاق.

١١ - وزارت بعثة المساعي الحميدة كمبالا من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣، وأجرت مشاورات مع الرئيس موسيفيني وكبار المسؤولين في حكومته، في إطار اتفاق دار السلام والقرار ٨١٢ (١٩٩٣). كما اجتمعت في كمبالا بممثلي الجبهة الوطنية الرواندية. ورحب الرئيس موسيفيني باتفاق دار السلام، وأكد رغبته في الترحيب بالمراقبين على الجانب الأوغندي من الحدود لكي يثبت أن حكومته لا تقدم مساعدة عسكرية أو أفراد عسكريين إلى الجبهة الوطنية الرواندية.

١٢ - وبعد ذلك زارت بعثة المساعي الحميدة تنزانيا من ١٢ إلى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣. وفي دار السلام اجتمعت بالرئيس موينى وكبار المسؤولين في الحكومة الذين زودوها بمعلومات عن دور تنزانيا كميسرة لعملية أروشا للسلم، وأكدوا أن محادثات السلم ستستأنف في أروشا في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

١٣ - واجتمعت البعثة، خلال زيارتها لأديس أبابا من ١٧ الى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ بالسيد سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، لتبادل الآراء معه حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، في إطار اتفاق دار السلام وقرار مجلس الأمن ٨١٢ (١٩٩٣)، وأشار السيد سليم الى أن الأطراف في اتفاق دار السلام قد طلبوا منه أن يمد فترة ولاية فريق المراقبين العسكريين المحايد وأن يوسع نطاقها. وأبلغ البعثة بالجهود التي يبذلها تحقيقا لهذه الغاية، وطلب مساعدة من الأمم المتحدة. وعقب تبادل رسائل بشأن هذا الموضوع أوفدت الى أديس ابابا إثنين من كبار المسؤولين، تتوافر لديهما الخبرة الفنية اللازمة لتقديم مساعدة فنية الى منظمة الوحدة الافريقية، ووضع الصيغة النهائية لبيان مقدم الى مجتمع المانحين لتمويل فريق موسع محايد للمراقبين العسكريين (انظر S/25810، الفقرة ٢٢).

١٤ - وكما ذكرت في تقريري المؤقت المقدم الى مجلس الأمن (S/25810) من ٢ الى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أرسلت بعثة فنية الى أوغندا ورواندا برئاسة مستشاري العسكري اللواء موريس باريل لجمع وتقييم كل المعلومات المتصلة بإمكانية وزع مراقبين عسكريين من الأمم المتحدة على الحدود بين رواندا وأوغندا. وانضم الى البعثة الفنية في أوغندا السيد ماكير بيدانو، رئيس بعثة المساعي الحميدة.

١٥ - وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أبلغت مجلس الأمن أنه مراعاة مني للتطورات المتصلة برواندا قررت أن أعزز بعثة المساعي الحميدة بإضافة ٣ مستشارين عسكريين (S/25561).

ثالثا - محادثات أروشا للسلم

١٦ - اختتمت بنجاح في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ محادثات أروشا للسلم، التي استؤنفت في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣. وتضمن جدول أعمال المفاوضات المسائل العسكرية واللاجئين والمشردين والمسائل السياسية

المعلقة، بما في ذلك تعديل الدستور، وكذلك مدة الفترة الانتقالية. وفي الجانب العسكري ركزت المحادثات على تكوين الجيش الجديد وحجمه، بما في ذلك تمثيل القوات المسلحة التابعة للحكومة والقوات المسلحة التابعة للجبهة الوطنية الرواندية في الجيش الجديد. وكان من بين المسائل الأخرى الترتيبات المتعلقة بخدمات الأمن، بما في ذلك الشرطة وعملية التسريح والمساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي. كما ناقش الطرفان مسألة إنشاء قوة دولية محايدة لتنفيذ اتفاق السلم.

١٧ - ومثلني في محادثات أروشا للسلم بصفة مراقب السيد ماكير بيدانو، رئيس بعثة المساعي الحميدة. وانضم إلى السيد بيدانو فيما بعد موظف عسكري من إدارة عمليات حفظ السلم قدم المشورة الفنية بشأن الجوانب العسكرية للمفاوضات.

١٨ - وفي خلال اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي سنحت لي فرصة لتبادل الآراء مع رئيس رواندا والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية حول الحالة في رواندا، وحول التقدم المحرز في محادثات أروشا. وناقشنا أيضا سبل ووسائل تقديم المساعدة فيما يتعلق باتفاق السلم بعد أن يوقعه الطرفان.

١٩ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ وقع اتفاق أروشا للسلم، بما في ذلك ستة بروتوكولات، من جانب اللواء جو فينال جبياريمانا، رئيس جمهورية رواندا والكولونيل أليكسس كانيارينغوي، رئيس الجبهة الوطنية الرواندية. وجرت مراسم التوقيع بحضور صاحب السعادة السيد على حسن موينى، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفه ميسر عملية السلم والسيد سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والسيد فلاديمير بتروفسكي، وكيل الأمين العام ومدير مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي مثلني في تلك المناسبة. وشهد مراسم التوقيع رئيسا أوغندا وبوروندي ورئيس وزراء زائير وممثلا الرئيسين الحالي والسابق لمنظمة الوحدة الافريقية وممثلو البلدان المشتركة في محادثات أروشا بصفة مراقب وهي ألمانيا وأوغندا وبلجيكا وبوروندي وزمبابوي وفرنسا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٠ - وبتوقيع اتفاق السلم اتفق الطرفان على أن الحرب الدائرة بينهما قد انتهت، وعلى أنهما لن يدخرا اي جهد لتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. كما اتفقا على الحاق جميع البروتوكولات الستة التي أبرماها ووقعاها في خلال محادثات أروشا باتفاق السلم، وأن تمثل هذه البروتوكولات جزءا لا يتجزأ منه. وهذه الوثائق هي ما يلي:

(أ) اتفاق نيسيلي لوقف اطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١، بصيغته المعدلة في غيبادوليتي في ١٦ أيلول/سبتمبر، وفي أروشا في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢؛

(ب) بروتوكول الاتفاق المتعلق بسيادة القانون، الموقع في أروشا في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الذي حدد المبادئ الأساسية للسياسة الرواندية في المستقبل، وهي الوحدة الوطنية والديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان؛

(ج) بروتوكولات اتفاق تقاسم السلطة، الموقع في أروشا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، الذي قبلت بموجبه حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية مبدأ تقاسم السلطة السياسية في إطار حكومة انتقالية ذات قاعدة واسعة، مع اشتراك الأحزاب السياسية الرئيسية؛

(د) بروتوكول اتفاق إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطين المشردين، الموقع في أروشا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الذي حدد أحكام إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم هم والأشخاص المشردين وكذلك الترتيبات المتعلقة بمؤتمر للمانحين تشترك في تنظيمه منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(هـ) بروتوكول اتفاق إدماج القوات المسلحة للطرفين، الموقع في أروشا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، الذي يشمل، في جملة أمور، حجم الجيش الجديد وتكوينه ونسبة أفراد كل من الطرفين فيه وكذلك إنشاء قوة دولية محايدة للإشراف على تنفيذ الترتيبات الانتقالية؛

(و) بروتوكول الاتفاق المتعلق بمسائل متنوعة وبالأحكام الختامية، الموقع في أروشا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، الذي توصل بموجبه الطرفان الى اتفاق بشأن تعيين رئيس الوزراء وبشأن الفترة الانتقالية التي حددت بـ ٢٢ شهرا.

رابعا - البعثة الاستطلاعية

٢١ - أعرب الرئيس حبيارِيمانا مجددا، في رسالة وجهها اليّ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ عن الطلب الذي كانت حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية قد وجهتاه اليّ بصورة مشتركة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، لإيفاد بعثة استطلاعية الى رواندا لتقييم احتياجات القوة الدولية المقترحة (S/25951).

٢٢ - وتصور الطرفان إمكانية نشر قوة دولية محايدة في رواندا لرصد وقف إطلاق النار والإشراف على تنفيذه؛ وتأمين استمرار توزيع المساعدة الإنسانية؛ والمساعدة في حماية جالية المغتربين؛ وفي تنفيذ أحكام اتفاق السلم المتعلقة بتسريح أفراد القوتين المتحاربتين ووضعهم في معسكرات وإعادة تدريبهم وإدماجهم لتشكيل جيش وطني جديد.

٢٣ - وفي الرسالتين اللتين وجهتهما في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣ الى الرئيس جوفينال حبيارِيمانا، رئيس رواندا والى الكونيل أليكسس كانيارنغوا، رئيس الجبهة الوطنية الرواندية، أكدت أنه يتعين الآن على جميع

المعنيين التقيد تماما بأحكام اتفاق السلم لكفالة تنفيذه والسماح للناس في رواندا بالمضي في المصالحة الوطنية وكذلك في إعادة تعمير بلدهم وإعادة بنائه.

٢٤ - أبلغني الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، في رسالة وجهها اليّ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، أن ولاية فريق المراقبين العسكريين المحايدين التابع لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي كان يشرف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أروشا في تموز/يوليه ١٩٩٢، قد انتهت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وأنه تجري الاستعاضة عن ذلك الفريق بالفريق المحايد الثاني للمراقبين العسكريين الذي بدأت ولايته في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، والذي وصلت الفرقة الأولى منه الى رواندا في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وأنه ينتظر وصول مزيد من الفرق الى رواندا من عدة دول أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية، في إطار الجهد الذي تبذله تلك المنظمة لتكوين ووزع فريق موسع للمراقبين العسكريين المحايدين حسبما طلب الطرفان. وذكر السيد سليم أن فريق المراقبين العسكريين المحايدين سيظل يعمل كتدبير مؤقت الى حين وزع القوة الدولية المحايدة التي اقترحها الطرفان.

٢٥ - ورحبت بالقرار الذي اتخذه السيد سليم بأن يكفل كتدبير مؤقت استمرار فريق المراقبين العسكريين المحايد في العمل ريثما يبت مجلس الأمن بصفة نهائية في مسألة إنشاء القوة الدولية المحايدة وكذلك في مسألة دورها ومسؤولياتها.

٢٦ - ومع مراعاة الرسالتين الموجهتين اليّ من رئيس رواندا والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وعملا بالفقرة ١١ من القرار ٨٤٦ (١٩٩٣)، قررت إرسال بعثة استطلاعية الى رواندا لتقييم الحالة على الطبيعة لمساعدتي في وضع توصيات تقدم الى مجلس الأمن. ويرأس البعثة التي تتألف من مسؤولين من الإدارات المعنية العميد روميو أ. دالير (كندا)، رئيس المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا. ووصلت البعثة الى كيغالي في ١٩ آب/أغسطس، وينتظر أن تبقى هناك لمدة اقصاها أسبوعين للتشاور مع كبار المسؤولين في الحكومة ومع ممثلي الجبهة الوطنية الرواندية بشأن تنفيذ الاتفاق في إطار القرار ٨٤٦. وسوف تجتمع أيضا مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية في رواندا ومع أعضاء فريق المراقبين العسكريين المحايد.

٢٧ - وكما سبق أن ذكرت دعت حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية الى إنشاء قوة دولية محايدة لتيسير تنفيذ أحكام اتفاق السلم. وسوف تبحث البعثة الاستطلاعية ما يمكن أن تكون عليه مهام مثل هذه القوة، وسوف تقيم الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها. وعلاوة على رواندا سيزور كبار المسؤولين في البعثة دار السلام وأديس أبابا لإجراء مشاورات مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومع منظمة الوحدة الافريقية اللتين عملتا أولاهما بوصفها ميسرة والثانية بوصفها منسقة لمحادثات أروشا للسلم.

ملاحظـــات

٢٨ - وفر توقيع اتفاق أروشا للسلم لحكومة رواندا وللجبهة الوطنية الرواندية إطارا سياسيا ديمقراطيا لحل نزاعهما. وسوف يوفر اختتام عملية السلم بنجاح أيضا لشعب رواندا فرصة للبدء في إعادة تعمير بلده وإعادة بنائه، وسوف يمكّن نحو مليون لاجئ رواندي وشخص مشرد على الصعيد الداخلي من العودة الى ديارهم والشروع في المهمة الشاقة المتمثلة في بناء حياتهم من جديد.

٢٩ - وينبغي الثناء على حكومة رواندا وعلى الجبهة الوطنية الرواندية لإبرامهما اتفاق السلم. وكان دور تنزانيا بوصفها ميسرة لعملية السلم، شأنه في ذلك كشأن دور الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بوصفه منسق محادثات أروشا، ذا أهمية حاسمة في نجاح هذه العملية. كما قدم عدد من البلدان من داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، ولاسيما أوغندا، مساهمات إيجابية في هذه العملية. ويتعين الآن على حكومة رواندا وعلى الجبهة الوطنية الرواندية أن تتقيدا تقيدا تاما بنص وروح اتفاق اروشا للسلم.

٣٠ - واستنادا الى النتائج التي توصلت اليها البعثة الاستطلاعية، سأقدم تقريرا الى مجلس الأمن عما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من مساهمة لتيسير اتفاق السلم.

- - - - -